



الوفد الدائم للمملكة العربية السعودية لدى الأمم المتحدة – نيويورك

PERMANENT MISSION OF THE KINGDOM OF SAUDI ARABIA TO THE UNITED NATIONS – NEW YORK

كلمة المملكة العربية السعودية

أمام اللجنة السادسة

دورة الجمعية العامة للأمم المتحدة السابعة والسبعون

بند 78

الجرائم ضد الإنسانية

يلقيها: الملحق وليد الزهراني

10 أكتوبر 2022

السيد الرئيس

تدين المملكة العربية السعودية كافة الجرائم التي ترتكب ضد الإنسانية. كما يؤكد وفد بلادي على ضرورة مواجهة الجرائم التي ترتكب ضد الإنسانية وما يترتب عنها من موضوعات تتعلق بمكافحة الإفلات من العقاب، وأن الغاية من هذا البند سامية و تهدف إلى تحقيق العدالة ودعم دور سيادة القانون.

وتدعم المملكة العربية السعودية إقامة العدالة الناجزة وفق ما نصت عليه في الأنظمة والتشريعات الوطنية والاتفاقية الدولية الموقع عليها في إطار ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي وذلك لتحقيق مكافحة الإفلات من العقاب وهي الغاية المرجوة من ذلك، ويقع على عاتق كافة الدول الأعضاء والمنظمات الدولية مهمة التعاون المستمر لتحقيق العدالة وإنفاذها.

السيد الرئيس

فيما يتعلق بمشروع المواد المتعلقة (الجرائم المرتبكة ضد الإنسانية والمعاقب عليها)، فإن بلادي ترى أنه من غير المناسب استحداث تعريفات

جديدة قد تؤدي إلى لبس في تفسيرها وفهمها، كذلك أن الأهمية تقتضي-
توحيد المصطلحات الواردة في مشروع المواد ذات الصلة كـ (الاسترقاق، و
التعذيب، والاختفاء القسري للأشخاص) بما يتوافق مع الاتفاقيات الأممية
ذات الصلة.

إن مشروع المواد لـ(منع الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية والمعاقب عليها)
تضمن في طيه مواداً توسع في مفهوم ونطاق مبدأ الولاية القضائية ويظهر
ذلك جلياً فيما تضمنته المواد (السابعة) و(التاسعة) و(العاشرة) من
المشروع المذكور، وكما تعلمون أن مبدأ الولاية القضائية العالمية لا يزال
تحت الدراسة والمناقشة في إطار اجتماعات اللجنة القانونية المعنية
بدراسة هذا المبدأ وتطبيقاته في إطار أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة
أخذاً في الاعتبار إلى أن المجتمع الدولي منقسم حيال هذا المبدأ وممارسته ،
كما أن بلادي ترى أهمية النظر في بحث أمر الإجراءات القضائية المعتبرة
لدى الدول في تشريعاتها الوطنية لمكافحة الإفلات من العقاب، في ظل
التباين الحاصل بين الدول في تطبيقاتها الجارية، واختلاف الممارسات

المعمول بها لدى الدول، مع مراعاة عدم الخروج من المبادئ المعترف بها في القانون الدولي وبالتحديد مبدأ احترام سيادة الدولة وحصانتها و المساواة.

كما أن المملكة ترى أن الضرورة تقتضي- التأني في بحث المسائل المتعلقة بمشروع المواد بـ(الجرائم المرتبكة ضد الإنسانية والمعاقب عليها) وأهمية التوصل إلى توافق بين الدول حيالها.

ختاماً، إن المملكة العربية السعودية حريصة على تحقيق العدالة والسلام الدولي وذلك من خلال إرساء قواعد قانونية تتوافق مع ميثاق الأمم المتحدة ومقاصده.

وشكراً لكم السيد الرئيس،،،